اقتصاد

«أوميكرون» يلغي 90% من سياحة الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ألقت المخاوف المتصاعدة بشأن «أوميكرون»، بظلال سلبية على الموسم السياحي في الأردن، خاصة خلال ديسمبر/كانون الأول الذي كان يتوقع أن يشهد ارتفاعا في أعداد الوافدين من بلدان مختلفة، تزامناً مع احتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية.

وكشف عاملون في القطاع السياحي عن إلغاء واسع للحجوزات العائدة لمجموعات كبيرة من بلدان أوروبية، نتيجة لارتفاع المخاوف من الوباء في ظل تزايد الإصابات، إذ أعادت بعض الدول تصنيف الأردن ضمن البلدان الخطرة التي يحظر السفر إليها.

وقال رئيس جمعية الفنادق الأردنية عبدالحكيم الهندي لـ«العربي الجديد»، إنه حتى أمس الأربعاء، بلغت نسبة إلغاء الحجوزات في الفنادق وكافة المرافق السياحية حوالي 90%، مشيرا إلى أن مجموعات سياحية من عدة بلدان مثل إيطاليا قامت بإلغاء حجوزاتها نتيجة لارتفاع معدل الإصابة بفيروس كورونا.

وأضاف أن القطاع السياحي كان يعول على فترة الربع الأخير من العام الحالي، لتحقيق ولو جزء يسير من العوائد المالية لتغطية بعض نفقاته والالتزامات المالية المترتبة عليه، لكن للأسف الوضع يتجه للأسوأ نتيجة لإلغاء الحجوزات، وسط توقعات باستمرار الوضع على ما هو عليه خلال العام المقبل.

وكان وزير السياحة والآثار، نايف حميدي الفايز، قد قال، في تصريحات صحافية مؤخرا، إن بلاده تسعى من خلال الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021 - 2025 التي أقرها مجلس الوزراء، إلى تجاوز مستويات عام 2019 الذي كان قياسياً من حيث انتعاش القطاع السياحي، حيث وصلت الأعداد الوافدة إلى 5,3 ملايين سائح، بعائدات بلغت نحو 5,7 مليارات دولار.

وبحسب بيانات وزارة السياحة، بلغت عائدات القطاع خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الجاري 1,76 مليار دولار، بينما كانت قد بلغت 1,41 مليار دولار في 2020 بأكمله. وفي محاولة لجذب السياح، سبق أن أعلن وزير السياحة أن هيئة تنشيط السياحة ستتحمل تكاليف فحص كورونا «بي سي آر» للمجموعات السياحية القادمة عبر مكاتب السياحة خلال شهر يناير/كانون الثاني وحتى منتصف فبراير/شباط المقبل، لتشجيع الحركة الوافدة. لكن نبيه ريال، المتحدث باسم الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة، قال إن هناك مخاوف من حدوث مزيد من التراجع خلال الفترة المقبلة، مضيفا، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «المؤشرات تظهر أننا سنشهد خلال الأسابيع القليلة المقبلة مزيداً من إلغاء الحجوزات السياحية، بسبب منع العديد من البلدان رعاياها من السفر للأردن، بسبب الحالة الوبائية المتردية في البلاد وتصنيفها ضمن المناطق الخطرة».

وتابع أن «الحجوزات السياحية التي كان يفترض أن تأتي من السويد وإيطاليا ألغيت بالكامل، ووصل الإلغاء بالنسبة للبلدان الأخرى إلى 90%»، متوقعا أن تغلق العديد من الشركات السياحية أبوابها أو تعلّق أعمالها خلال الفترة المقبلة، بسبب الخسائر التي تتعرض لها.

(Getty)

إيلون ماسك يقلص حصته في «تسلا»

يواصل الملياردير الأميركي إيلون ماسك، تقليص حصته في شركة «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية، إذ باع ما قيمته 1,02 مليار دولار أخرى من حصته في أسهم الشركة، ليقترب من تحقيق هدفه المتمثل في خفض نصيبه بنحو 10%. وباع الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا»، وهو أغنى شخص في العالم، نحو 934 ألف سهم، وفقاً لبيان إفصاح مقدّم إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية. وبدأ ماسك في بيع أسهم «تسلا» منذ أن استطلع آراء متابعيه على «تويتر» في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عما إذا كان يجب عليه بيع جزء من حصته. وترفع عملية بيع الأسهم الأخيرة، إجمالي الأسهم التي تخلص منها ماسك إلى حوالي 15,6 مليون سهم، مقابل نحو 16,4 مليار دولار. ويبلغ صافي ثروة إيلون ماسك 278,9 مليار دولار.

ذهب السودان: المنتجون والتجار يُضربون بسبب رسم حكومي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

دخل تجار الذهب في المجمع المركزي بالخرطوم والمعدنيين في العديد من مواقع الإنتاج بالسودان في إضراب مفتوح، احتجاجاً على فرض الشركة السودانية للموارد المعدنية (حكومية) تحصيل رسم بقيمة ألف جنيه (2,28 دولار) عن كل غرام. وقال رئيس تجمّع الصاغة والمعدنيين، عاطف أحمد، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الإضراب بدأ اعتباراً من الثلاثاء، وهناك ترتيبات للمزيد من التصعيد حال عدم استجابة الشركة لمراجعة الرسوم التي طُبِّقَت والتي تعادل 53% من أرباح العاملين في القطاع. وأشار أحمد إلى تراجع حجم الوارد من المعدن الأصفر للمجمع الرئيسي للذهب في الخرطوم إلى 20 كيلوغراماً يومياً فقط، مقارنة بـ 300 كيلوغرام كان يستقبلها قبيل فرض الرسم الجديد، محذراً من انتشار ظاهرة التهريب إلى دول الجوار، خاصة مصر وإثيوبيا وتشاد لتفادي هذه الرسوم. وأضاف أن الرسوم المفروضة مرتفعة وتفوق طاقة التجار وتقفز بتكاليف نشاطهم. وانتقد تجمّع الصاغة وتجار الذهب والمعدنيين في بيان مشترك الرسم الذي طبقته الشركة السودانية للموارد المعدنية، واصفين القرار بالجائر، حيث يُلزم التجار بدفع مبالغ تعجيزية على إنتاجيتهم، لافتاً إلى تسبب ذلك في تعطيل حركة الإنتاج وفتح باب التهريب من جديد. وأعرب البيان عن استيائه من ملاحقة الشركة الحكومية للتجار وتفتيش مكاتبهم، واصفاً ذلك بالاعتداء الصريح ويخلق أزمة ثقة بين المنتجين والجهات الرسمية وخروج الذهب من المنظومة الاقتصادية بعد تحميل هذا المنتج لأكثر من 53% من الرسوم والجبايات المختلفة، التي تضر بعملية الإنتاج. ويعمل آلاف السودانيين في مجال التعدين التقليدي عن الذهب. ويقول عاملون في المجال إنهم يتعرضون لمخاطر كبيرة وارتفاع في تكاليف الإنتاج. وبلغ إنتاج الذهب في السودان خلال النصف الأول من العام الحالي 30 طناً، وذلك من شركات الامتياز ومن مخلفات التعدين، بجانب التعدين التقليدي بواسطة الأهالي. وتسبب عمليات التهريب المزمنة، فضلاً عن الإجراءات الحكومية المتضاربة، عدم استفادة الخزينة العامة من عائدات تصدير المعدن النفيس بالكامل. وكان السودان قد وقّع، في يونيو/ حزيران الماضي، مع 9 شركات أجنبية ووطنية اتفاقيات امتياز للتعدين عن الذهب والنحاس، وذلك ضمن خطة الحكومة الانتقالية للإصلاح الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار في البلاد.

أخبار

لبنان يتوقع وصول الغاز المصري أواخر فبراير

قال بيان للرئاسة اللبنانية، أمس الأربعاء، إن من المتوقع الانتهاء من إصلاحات بخط لنقل الغاز بنهاية فبراير/ شباط المقبل، بما سيسمح بوصول الغاز المصري إلى لبنان. ونقل البيان عن وزير الطاقة وليد فياض قوله «مع حلول أواخر

فبراير، من المفروض أن يكون قد تم الانتهاء من إصلاح الخط في المرحلة الأولى، بما يسمح بوصول الغاز إلى دير عمار». وتقع دير عمار على بعد ثلاثة كيلومترات إلى الشمال من مدينة طرابلس في شمال لبنان. من المقرر بموجب خطة تدعمها الولايات المتحدة لتخفيف أزمة الكهرباء في لبنان أن تزوده مصر بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب يمر بأراضي الأردن وسورية.

أعلى مستوى لصادرات الأدوية الكورية

سجلت صادرات تكنولوجيا شركات الأدوية الكورية الجنوبية، أعلى مستوى لها على الإطلاق في هذا العام، وفقا لبيانات صادرة عن الجمعية الكورية لمصنعي الأدوية. وذكرت الجمعية، وفق وكالة يونهاب، أمس، أن شركات القطاع سجلت 32 حالة لتصدير التكنولوجيا وبلغت القيمة الإجمالية للعقود 13,2 تريليون وون (11,1 مليار دولار).

دفع مسبق للكهرباء في الأردن

قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، إن الوزارة تدرس اعتماد أسلوب الدفع المسبق لفواتير كهرباء بعض المؤسسات الرسمية، الأمر الذي من شأنه تقليل نسبة الذمم المتراكمة على هذه المؤسسات. وأضاف الخرابشة خلال لقاء مع مدراء شركات توزيع الكهرباء في المملكة، أنه جار تطوير قطاع الكهرباء لرفع كفاءته والارتقاء بأدائه وتحسين الخدمة المقدمة. وأشار الى أهمية الطاقة المتجددة كمصدر محلي للطاقة يعزز مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي، مؤكدا أهمية مواكبة المستجدات والتطورات التكنولوجية لتحقيق أقصى استفادة من الطاقة المتجددة.

سكك حديدية بين العراق وإيران

أعلن مساعد وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني ميعاد صالحي، عن بدء الأعمال التنفيذية لمشروع الربط السككي بين شلمجة الإيرانية والبصرة العراقية بعد توقف دام 20 عاما على أساس خارطة طريق تم الاتفاق عليها بين مسؤولي البلدين.

وقال صالحي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، أمس، إن إنشاء الخط السككي بين شلمجة والبصرة هو في الواقع إكمال للممر الكبير من الشرق إلى الغرب الذي انقطع لفترة كبيرة.

مال وناس

تهريب البشر في جنوب ليبيا: اقتصاد متكامل

تحولت مناطق الجنوب الليبي، التي تشهد تردياً اقتصادياً، إلى سوق نشطة للإتاوات التي تفرضها عصابات وبعض السكان المحليين على المهاجرين السريين، الذين يطمحون إلى عبور البحر نحو أوروبا بعد دفع مقابل مالي

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تتسع حلقات أنشطة تهريب البشر في ليبيا، إذ لم تعد تقتصر على دور العصابات المنتشرة في مناطق الجنوب الليبي التي تفرض إتاوات على المهاجرين غير النظاميين من الأفارقة الراغبين في عبور البحر نحو أوروبا، وإنما تنشط بعض السكان المحليين في الأمر كذلك لتحصيل عوائد مالية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، الذي تشهده تلك المناطق، لتتسع الحلقة وتشمل حرفاً ونشاطات أخرى غير التهريب عبر الدروب والمسارب الصحراوية، ليتحتم على المهاجر دفع المقابل في كل محطة يستقر فيها قبل المغادرة نهائياً. ورغم الإجراءات المتعددة والمحاولات الحكومية في ليبيا للحد من ظاهرة تهريب البشر، إلا أن عدد المهاجرين غير النظاميين شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2021 الذي يشرف على الانتهاء، نظراً لانشغال السلطات المحلية بتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مع الفراغ الأمني. وفي وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، كشف تقرير إحصائي إيطالي، أنه منذ بداية 2021 وحتى 6 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اعترض خفر السواحل الليبي 28,6 ألف لاجئ ومهاجر في عرض البحر وأعادهم إلى الأراضي الليبية.

وأشار التقرير الصادر عن مؤسسة «ميغرانتس» إلى أن «هذا الرقم غير مسبوق، وأنه منذ عام 2016، تجاوز العدد الإجمالي للأشخاص المعادين حتى الآن 100 ألف شخص»، لافتاً إلى أنه «منذ بداية العام حتى 8 نوفمبر/ تشرين الثاني، بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين الذين تمكنوا من الوصول إلى إيطاليا أو مالطا على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، حوالي 56,7، ألف شخص، وهم بذلك أقل من ضعف عدد الذين تم اعتراضهم وإعادتهم إلى ليبيا».

وتفيد التقارير الرسمية والمحلية بأن أنشطة التهريب أضحت تمثل رافداً مالياً كبيراً لمناطق الجنوب الليبي، بينما يرجع ناشطون ضلوعهم في الأمر إلى الصعوبات المعيشية والواقع الاقتصادي المتردي في هذه المناطق. يقول أحد سكان منطقة الجنوب الليبي الذي طلب عدم ذكر اسمه، إن العديد من سكان المنطقة اضطروا إلى العمل في الهجرة غير النظامية، معتبراً أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها السكان في منطقة الجنوب والفراغ الأمني دفعهم إلى العمل في هذا النشاط وفرض «إتاوات» على المهاجرين.

لكن تقريراً حديثاً صادراً عن جهاز الهجرة غير الشرعية في ليبيا (حكومي)، يُظهر أن 85% من عمليات توافد المهاجرين تديرها عصابات تهريب، وأن معظمهم من دول الشمال الأفريقي، فضلاً عن الدول الأفريقية الأخرى، لاسيما الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا والنيجر.

كما أن لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، أشارت في تقرير لها مؤخرا إلى أن معظم الجماعات المسلحة الضالعة في عمليات تهريب البشر والبضائع في ليبيا لها صلات بالمؤسسات الأمنية الرسمية في البلاد، لافتا إلى ان العائدات المالية الناجمة عن عمليات التهريب، وفقا للتقديرات ذاتها، تشكل نحو 90% من إجمالي الدخل المكتسب في جنوب ليبيا، التي يفد إليها المهاجرون من البلدان الافريقية المجاورة.

ويقول كهال عيسى، وهو مهاجر إريتري لـ«العربي الجديد»: «هاجرت من إريتريا إلى ليبيا عبر مراحل كثيرة أولها بدفع مبلغ مالي لغرض الدخول إلى ليبيا يبلغ 100 دولار، وعقب ذلك انتقلت إلى الجنوب الليبي، اشتغلت في الزراعة بين منطقتي مرزق وسبها، وبعد عام ونيف تحصلت على مبلغ للسفر إلى طرابلس بقيمة ألفي دينار (447 دولارا)، وبعد طرابلس بقيت في ليبيا بمنطقة قرقارش بالعاصمة من أجل الحصول على مبلغ 2500 دولار لغرض الهجرة». كما دفع النيجيري على إسحاق، البالغ من العمر 20 عاماً مبلغ 750 دولارا من أجل تهريبه من النيجر عبر الحدود الليبية، وصولا إلى العاصمة طرابلس. وقال لـ«العربي الجديد» إن هناك مليشيات محلية في الحدود الليبية لا تسمح لأحد بالمرور إلا بعد دفع مبلغ مالي ولكل مجموعة تسعيرة خاصة بها وبعد دفع ما يتراوح بين 40 دينارا و200 دينار (الدولار يعادل 4,45 دنانير)، يتم السفر عبر مسالك صحراوية».

عائدات تهريب البشر تدخل في عمليات غسيل أموال

يقول علي موسى، الذي ينشط في تهريب البشر، إنه أضحى يمتهن تهريب البشر منذ عام 2012 في منطقة القطرون المتاخمة للحدود التشادية في أقصى الجنوب الليبي، مؤكدا أن «هناك الكثيرين ممّن يقومون بذلك إثر تردي الأوضاع المعيشيّة في ليبيا من ارتفاع سعر الدولار وأزمة السيولة». يقول موسى إن دخله الشهري من تهريب المهاجرين من منطقتي القطرون حتى سبها فقط أو استلامهم من الحدود التشادية أو النيجر، يتراوح بين 1500 و3000 دولار شهرياً حسب الظّروف، لافتا إلى أنه يجري توزيع المهاجرين من قبل مليشيات محلية مسيطرة على الحدود على مجموعات تعمل في نقل الأفراد عبر الدروب، حيث يجري استلام المبلغ سواء من المهاجرين أو من المليشيات المحلية. وبحسب مركز أوايا للدراسات الاقتصادية (غير حكومي)، فإن معدلات الفقر ارتفعت في ليبيا إلى 59%، فيما قدرت الأمم المتحدة أن نحو 1,3 مليون شخص (23% من السكان)، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بينما يؤكد مواطنون من سكان الجنوب التقتهم «العربي الجديد» أن الظروف المعيشية الصعبة لا تبرر لجوء البعض إلى دروب غير شرعية لتحسين ظروفهم المعيشية.

ويقول سكان محليون من مدينة القطرون التي تبعد حوالي 1100 كيلومتر عن جنوب طرابلس إن هناك تزايداً بشكل مخيف للمهاجرين غير الشرعيين، عبر منهم يستوطن في أحياء عشوائية والآخر يقوم بالعبور إلى المدن الساحلية، ويستخدم المهرّبون البحر لعملياتهم في تهريب البشر إلى أوروبا، في منطقة زوارة على بعد 150 كيلومتراً غرب طرابلس.

وتعد منطقة بني وليد، الواقعة إلى الجنوب الشرقي من طرابلس، أحد مراكز التهريب الأساسية، وتضم عشرات المخازن، حيث يُحتجز المهاجرون القادمون من الجنوب بداخلها.

يقول علي بن خليفة، أحد الناشطين في تهريب البشر، إن عملية التهريب عبر زوارة لكل مهاجر تجري مقابل دفع مبلغ يتراوح بين ألفي و4 آلاف دينار بحسب حمولة مركب الصيد الذي ينقل المهاجرين والظروف المحيطة. وحول عملية الاحتفاظ بالأموال قال إنها تكون عبر إيداعها في المصارف أو تدويرها في السوق عبر الدخول في مشاريع كمحلات تجارية أو إنشاء شركات للاستيراد والتصدير.

ولم تعد حلقات التهريب تقتصر على الناشطين في نقل المهاجرين من مكان إلى آخر، وإنما نشطت حرف وصناعات وخدمات في كل حلقة من حلقات التهريب. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كثفت الأجهزة الأمنية الليبية في مناطق غرب البلاد مراقبة تصنيع القوارب، بحسب مصادر أمنية، بهدف الحد من استفادة مهربي البشر منها في نقاط التهريب المنتشرة على طول ساحل ليبيا الغربي. كما نشطت حلقات أخرى تعمل على توفير سلع وخدمات للمهاجرين.

وتشير إحصائيات البحرية الليبية إلى اعتراض خفر السواحل الليبي أكثر من 15 ألف مهاجر منذ بداية العام الجاري حتى نهاية يونيو/ حزيران، مقابل 12 ألفاً في الفترة نفسها من العام الماضي.

يؤكد المحلل الاقتصادي الليبي أبوبكر الهادي لـ«العربي الجديد» أن العائدات من أنشطة تهريب المهاجرين غير النظاميين تدخل في الغالب في عمليات غسيل أموال ومنها ما يدخل حسابات مصرفية في ظل ضعف الرقابة البنكية من قبل مصرف ليبيا المركزي والهشاشة الأمنية التي تعانيها البلاد. وفي ظل الانتقادات الكبيرة التي وجهتها منظمات دولية للجهود الليبية لمكافحة تهريب البشر، تشير السلطات إلى أنها عمدت في الآونة الأخيرة إلى تكثيف الرقابة على المناطق الأساسية بين الجنوب والشمال لقطع الطريق أمام المهربين.

خفر السواحل في إيطاليا يحتجزون مهاجرين سريين عبر ليبيا (فرانس برس)

قوارب مطاطية رخيصة

اشارت صحيفة الغارديان في تقرير حديث لها إلى ان مهربي البشر في ليبيا يشترون قوارب تتراوح اسعارها بين 500 دولار والفي دولا لنقل المهاجرين السريين، ما يزيد من احتمالية الغرق، مشيرة الى ان قيام خفر السواحل في العديد من الدول الاوروبية بتدمير القوارب الخشبية وقوارب الالياف التي يشتريها المهربون من الصيادين الليبيين والاتراك والتونسيين والمصريين، دفع الناشطين الى استيراد قوارب مطاطية رخيصة و تأتي في الغالب من الصين.

بروفايل

اعاد الفحم، المليارديرالهندي غوتام اداني، الى الواجهة عالميا، في ظل تزايد الاعتماد على هذه السلعة في آسيا واوروبا بفعل ارتفاع اسعار الغاز والنفط في الآونة الاخيرة، بينما كان الرجل محل انتقادات عالمية

غوتام أداني

عادت الأضواء لتلاحق الملياردير الهندي غوتام أداني، ولكن ليس هذه المرة من باب ثروته المتعاظمة أو اختطافه على أيدي إرهابيين كما حدث قبل سنوات، وإنما لكونه أحد أباطرة إنتاج الفحم في العالم، الذي يتسع الاعتماد عليه في الكثير من الدول لتوفير إمدادات الطاقة التي تشهد تكاليف أعلى مع قفزات أسعار الغاز والنفط، بينما كان نشاط «أداني» قد تخضع الانبعاثات العالمية لأن الفحم المنتج منها أعلى جودة ويمكن أن يكون بديلاً للوقود الأكثر تلويثاً.

وقد حصلت شركة «أداني» على أكثر من 100 موافقة لتأمين تطوير المنجم. وفي الوقت الذي يستعدّ فيه أداني لتصدير أولى الشحنات، وتواجه الشركة محاولات تعطيل جديدة، قام المتظاهرون في الأيام الأخيرة بالتصعيد ومحاولة وقف عربات محملة بالفحم ووضع أنفسهم على خط سكة حديد يربط «كارمايكل» بمحطة تصدير.

وقالت وحدة «أيوت بوينت للعمليات» في «أداني» في بيان أخير، إن السلطات أخفقت في إيجاد رادع كاف لمنع الاحتجاجات غير الآمنة التي تعرّض حياة الناس للخطر. وتعد حياة الملياردير الهندي التي يصل صافي ثروته إلى 50 مليار دولار، مليئة بالأحداث الدرامية، ففي عام 1998 تعرض لعملية اختطاف، إثر هجوم إرهابي على فندق تاج محل في مومباي أثناء وجوده في الفندق.

ووفق سونيل تشاندير اماني، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة نيكا للخدمات الاستشارية، فإن «أداني» يعمل على توسيع نشاطاته لتتكيف مع الأسواق. وولد «أداني» في يونيو/ حزيران 1962 في مدينة أحمد آباد بمقاطعة جوجارات الهندية في أسرة تعمل في صناعة النسيج.

والتحق أداني بجامعة جوجارات لدراسة التجارة، ولكنه ترك الجامعة في السنة الثانية لاهتمامه بالعمل، وانتقل إلى مومباي في سن 18 وبدأ العمل في فرز الألماس بشركة ماهيندرا برادرز، ليعمل بعدها وسيطا لبيع الألماس لحسابه الخاص وتحقيق عوائد جيدة، ليعمل بعدها في تجارة المواد الخام الرئيسة لتصنيع البلاستيك وتعددت أنشطته في مجال تشغيل الموانئ وإنتاج الطاقة.

(العربي الجديد)

مؤشرات

قيمة الليرة التركية تنخفض مجدداً

عاودت الليرة التركية الهبوط بعد أيام من الاستقرار بعد إعلان الرئاسة عن سلسلة إجراءات للحد من تهاوي العملة الوطنية بعد أن تجاوز سعر الدولار 18 ليرة للمرة الأولى في وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الجاري. وتخطى الدولار 12 ليرة مجدداً، أمس الأربعاء، مقابل 11,8 ليرة لدى إغلاق الثلاثاء. ورغم تحسنها بعد تدخلات في السوق مدعومة من الدولة، الأسبوع الماضي، فقدت الليرة ما يقرب من 40% من قيمتها هذا العام.

انخفاض في بورصة الكويت

انخفضت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات، أمس، ليخسر مؤشر السوق العام نقطتين ليبلغ مستوى 7044,34 نقطة بهبوط بلغت نسبته 0,03%. كما فقد مؤشر السوق الرئيسي 0,78 نقطة ليبلغ مستوى 5862,62 نقطة، بنسبة تراجع 0,01%. وخسر مؤشر السوق الأول 2,55 نقطة ليبلغ مستوى 7650,95 نقطة بنسبة انخفاض 0,03%.

تراجع مؤشر مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط، أمس، عند مستوى 4136,2 نقطة، منخفضا بنسبة 0,12%، مقارنة مع آخر جلسة تداول بلغ خلالها 4141 نقطة. ووفق التقرير الصادر عن بورصة مسقط، فإن القيمة السوقية للأسهم انخفضت بنسبة 0,26% عن آخر يوم تداول، وبلغت ما يقارب 22,1 مليار ريال (57,48 مليار دولار).

تحسن صناعي كوري

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، تحسنا في معنويات الشركات المصنعة، في ظل قوة الصادرات رغم المخاوف من تداعيات المتحور أوميكرون من فيروس كورونا. وسجل مؤشر ثقة الأعمال للشركات المصنعة المحلية 92 نقطة لشهر يناير/ كانون الثاني المقبل، ارتفاعا من 88 نقطة في ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وفقا لبيانات بنك كوريا المركزي التي أوردتها وكالة يونهاب. أمس. ويأتي الارتفاع في المؤشر للشركات المصنعة مدفوعا بتوقعاتها باستمرار الصادرات القوية إلى الخارج، ولا سيما المبيعات الخارجية لأشباه الموصلات.

ارتفاع بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر، أمس بنسبة 0,03%، ليصل إلى مستوى 11678,9 نقطة. وتم خلال الجلسة تداول 127,4 مليون سهم، بقيمة 360,88 مليون ريال (98,8 مليون دولار)، من خلال تنفيذ 8764 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت أسهم 27 شركة، بينما انخفضت أسعار 13 شركة أخرى، فيما حافظت 6 شركات على أسعار إغلاقها السابقة. وصعدت القيمة السوقية للأسهم المقيدة إلى 667,57 مليار ريال، مقارنة بنحو 666,18 مليار ريال في جلسة الثلاثاء الماضي.

ارتفاع الأصول السعودية

أظهر تقرير صادر عن البنك المركزي السعودي، ارتفاع إجمالي الموجودات التي تضم احتياطي النقد الأجنبي والذهب والاستثمار في الأوراق المالية، بنسبة 1,85%، خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020.

وارتفعت موجودات المركزي السعودي خلال الشهر الماضي، إلى 1,89 تريليون ريال (504,8 مليارات دولار). مقابل 1,859 تريليون ريال خلال نفس الشهر من العام الماضي. وعلى أساس شهري، ارتفعت موجودات المركزي السعودي 2,19%.

مالية

اليمن: إجراءات حكومية للحد من فوضى الأسواق

تعتزم الحكومة اليمنية اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى الحد من فوضى الأسواق، خاصة استيراد وتداول الوقود في البلد الذي يشهد أزمات معيشية واقتصادية متواصلة

عدن ـ **محمد راجح**

قال مصدر يمني مسؤول، إن الحكومة بصدد اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، الرامية إلى الحد من فوضى الأسواق، لا سيما فيما يتعلق بتداول الوقود، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تأتي بالتزامن مع مداولات لحصول البنك المركزي على وديعة سعودية جديدة، وعمدت الحكومة اليمنية، نهاية عام 2018، مع إقرار وديعة سعودية آنذاك، إلى ربط استيراد خمس سلع أساسية مستوردة من الخارج بهذه الوديعة، وهي القمح والسكر والأرز والأدوية والوقود. وأشار المصدر الحكومي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن الإجراءات الإصلاحية التي ستنفذها الحكومة تهدف إلى توحيد القنوات الإيرادية وربطها بالبنك المركزي اليمني، وتطوير وتفعيل المؤسسات العامة وهيكلتها، والمتمثلة في الجمارك والضرائب وغيرها من الجهات والمؤسسات الإيرادية، إضافة إلى ضبط العشوائية والفوضى وعملية الهدر الحاصل في استيراد السلع الأساسية، خصوصاً تلك المشمول استيرادها بالدعم الحكومي، وتشديد الرقابة على الأسواق. ولفت إلى أن الحكومة درست، الأسبوع الماضي، أولى الخطوات الإصلاحية، عقب بيان سفراء الدول الرباعية الذي طالبها بالإصلاحات والشفافية والمسؤولية في استخدام العائدات المحلية وإدارة التمويل الخارجي، لافتا إلى إصدار رئيس الوزراء معين عبد الملك، قراراً، بشأن آلية شراء المشتقات النفطية وحصر توزيعها وتسويقها عبر شركة النفط اليمنية.

ويهدف القرار إلى حصر توزيع وتسويق وبيع المشتقات النفطية الموردة في السوق المحلية بشركة النفط اليمنية الحكومية، وعملية شراء الوقود لتغطية احتياج السوق المحلية من قبل الشركات والتجار المؤهلين والمعتمدين وفقاً لآلية المقرة، وتعتبر جميع المشتقات تابعة لها فور اكتمال تفريغها في الخزانات في الموانئ المختلفة، ولا يحق التصرف فيها أو توزيعها إلا من خلال الشركة.

ويقول المحلل الاقتصادي اليمني غسان الحمادي، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة وجدت صعوبة بالغة في إدارة واستيعاب المساعدات السعودية الأخيرة الخاصة بالمشتقات النفطية لدعم محطات توليد الطاقة الكهربائية، لذا فإن مثل هذا القرار لحصر عملية استيراد وتوزيع الوقود على مؤسسة حكومية أخرى هي شركة النفط، سيكون بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر، لعدم جاهزيتها من حيث الطاقة الاستيعابية ومصافي التكرير والخزانات المناسبة.

وتواصل الحكومة اليمنية تنفيذ ما تقول إنها إجراءات إصلاحية لاستقرار الاقتصاد الوطني منذ عدة سنوات، بينما يتأزم الوضع المعيشي مع تهاوي سعر العملة الوطنية وتفاقم الصعوبات الاقتصادية، في ظل الحرب المستمرة منذ نحو سبع سنوات. ورغم استقرار سعر صرف الريال اليمني في الأيام الأخيرة، إلا أنه لا يزال متدنيا مقارنة بسنوات ما قبل الحرب. ويتفاوت سعر صرف العملات الأجنبية بشكل كبير بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وغيرها من مناطق نفوذ الحوثيين، إذ يبلغ سعر الدولار في صنعاء 601 ريال، بينما يصل في عدن التي تتخذها الحكومة عاصمة مؤقتة (جنوب) 930 ريالاً، وفق تعاملات، أمس الأربعاء، بينما كان قد تجاوز 1700 ريال في وقت سابق من ديسمبر/كانون الأول الجاري، بعد أن كان متوسط سعر الدولار 215 ريالاً قبل اندلاع الحرب قبل نحو سبع سنوات.

بنوك

المغرب: «سوق ثانوية» للديون المتعثرة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يخطط المغرب لإحداث سوق ثانوية للديون المتعثرة، التي ما زالت ترتفع منذ بداية الأزمة الصحية، ما يثير قلق البنك المركزي ومؤسسات التصنيف الائتماني ومؤسسات مالية دولية والمصارف التي يفترض فيها تكوين مخصصات من حصيلتها المالية بهدف التحوط ضد تلك الديون. وقفزت الديون المتعثرة العام الماضي 8 مليارات دولار، مقابل 7 مليارات دولار عام 2019، إذ كان مستوى القروض غير المسدّدة قد دفع البنك المركزي إلى إثارة الموضوع مع المصارف التي يفترض في هذه الحالة أن تكون مستعدة لتغطية تلك القروض.

غير أن ما يتجلى، حسب تقرير البنك المركزي، أن حصة الديون المتعثرة تبقى مستقرة في العام الحالي قياسا بإجمالي القروض الممنوحة، إلا أنها ما زالت في مستوى مرتفع، حيث وصلت نسبتها إلى 8,8 في المائة ضمن المجمل القروض البالغة حوالي 104 مليارات دولار في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ويرد من اللجوء إلى السوق الثانوية للديون المتعثرة تفادي اللجوء إلى القضاء من أجل تحصيله، حيث ستتسد إلى الفاعلين تلك السوق مهمة التحصيل، ما يعني أن مستثمرين، الذين قد يكونون صناديق استثمار، يشترون الدين من البنك، ويتولون تحصيل تلك المستحقات من المدين والوصول إلى بيع الأصل موضوع القرض في حال تعذر استرجاع الدين تماما. ويسيّاتي للبنك بيع جزء من مخصّصات الديون المتعثرة بسعر حوالي 30 في المائة في قيمته في بعض الأحيان، ما يتيح للمصرف الحصول على سيولة وضخها في السوق وجني أرباح عوض اللجوء إلى الوسائل القانونية من أجل تحصيل مستحقاتها.

ويتصور نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، أنه عند التعاطي مع الديون المتعثرة، يجب الأخذ بعين الاعتبار السياق الحالي المتسم بتداعيات الفيروس، في الوقت نفسه، الذي يفترض النظر إلى مدى مساهمة التكاليف التي يتحملها المدين كفوائد وعمولات في ارتفاع حجم الدين.

ويشدد العربي في تصريح لـ«العربي الجديد» على أنه يجب عند النظر في تلك الديون المتعثرة، السعي إلى التمييز عند معالجتها بين تلك التي تعود للشركات وتلك التي تعود للأسر، وبين قروض الاستهلاك وقروض العقارات، بما يساعد على عدم الإضرار بالمستهلك.

وكان موضوع الديون المتعثرة من بين الموضوعات التي أثارتها بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت المغرب أخيرا، مع محافظ البنك المركزي، الذي التمست منه الحرص على مواصلة المصارف تكوين مخصصات للديون المتعثرة. وأوصت المؤسسة المالية الدولية، بالعمل على إحداث سوق ثانوية للديون متعثرة السداد التي توجد في ذمة الأسر والمقاولات، علما أن ذلك المشروع كان من الأولويات التي عبر البنك المركزي في مناسبات سابقة عن دراسته. وقد عبر محافظ البنك المركزي عن التطلع إلى وضع سوق ثانوية للديون المتعثرة في العام المقبل. ويتجلى من ارتفاع الديون غير المتعثرة أن الأزمة الصحية، بما كان لها من تداعيات على المقاولات والأسر، أفضت إلى الزج بالمدينين في وضعية تجعلهم متخلفين عن السداد، ما يثير قلق البنوك، التي يفترض فيها تخصيص جزء من أموالها من أجل ضمان تلك القروض.

ووصلت الديون المتعثرة إلى ذلك المستوى المرتفع في العام الماضي في سياق لجوء الدولة إلى ضمان القروض الموجهة إلى خزانة الشركات، وتلك الموجهة إلى مواكبة الإنعاش الاقتصادي، إذ تسعى الدولة لمواكبة القطاعات الإنتاجية والخدماتية، خصوصا تلك التي عانت كثيرا من تداعيات الجائحة.

وكان المغرب أطلق في العام الماضي برنامج «انطلاقة»، إذ جرى التزام توفير تمويل بحوالي 800 مليون دولار لشركات تستهدف توفير 27 ألف فرصة عمل سنوياً. وبدا أن العديد من الشركات، خاصة العاملة في قطاع السياحة، تتطلع إلى وقف سداد ديونها إلى حين عودة النشاط بعد انجلاء الفيروس، علما أن حالة من عدم اليقين تسود بسبب عدم وضوح الرؤية في ظل ظهور أوميكرون.

وقد أشار محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، الثلاثاء الماضي في مؤتمر صحافي، إلى أنه تم النظر في 1400 من الملفات التي تتضمن مطالب، من ضمنها تأجيل سداد القروض، تعود لشركات النقل السياحي.

سائقون ينتظرون في طابور لتزويد سياراتهم بالوقود في محطة بمدينة عدن (الأناضول)

مال وسياسة

تتواصل الاحتجاجات في أوغندا، حول مشروع توسعة وتحديث مطار عنتيبي الدولي، الذي يمنح الشركة الصينية الممولة الحق في الاستيلاء على المطار وتشغيله في حال عجزت الحكومة الأوغندية عن تسديد القرض الذي يمتد لـ20 عاماً ولفترة سماح تنتهي أواخر 2022

فخ القروض الصينية في أفريقيا

ضجة في أوغندا حول عقد يسمح لبكين بمصادرة مطار عنتيبي

جانب من مطار عنتيبي الدولي في كمبالا (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

لا تزال مشروعات الحزام والطريق الصينية تثير الكثير من الشكوك في الدول الفقيرة في آسيا وأفريقيا، حيث هُرعت هذه الدول إلى أخذ قروض من شركات صينية لتنفيذ مشروعات من دون أن تتأكد من الشروط المخفية في هذه القروض الصينية. آخر القضايا التي أثيرت حولها، مشروع تحديث وتوسعة المطار الدولي في أوغندا. وحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، تواجه الحكومة الأوغندية مخاطر خسارة السيطرة على مداخيل وتشغيل مطار عنتيبي، المطار الدولي الوحيد في البلاد لشركة صينية في حال عدم الإيفاء بسداد ديون قدمها بنك الاستيراد والتصدير الصيني لعمليات التوسعة والتحديث للمطار في عام 2015. وعلى الرغم من أن موعد تسديد القرض لم يحن بعد، وأن أول أقساط القرض يحل موعده في العام المقبل 2022، إلا أن الحكومة قطنت إلى شرط في القرض الصيني لم تكن منتبهة له حينما وقّعت العقد.

وحسب «وول ستريت جورنال»، أقرض بنك التصدير والاستيراد الصيني الأوغندا 200 مليون دولار بسعر فائدة 2% (وهي فائدة متواضعة نسبياً)، مع فترة استحقاق تبلغ 20 عاماً، تشمل مدة سماح أجلها 7 سنوات، ما يعني أن أوغندا لن تكون مطالبة بسداد أي شيء حتى نهاية العام الجاري. والقرض كان مخصصاً لتوسيع وتحديث مطار عنتيبي، وتناولت الحكومة الأوغندية عن بند الحصانة الدولية لضمان الحصول على القرض، ما يمكّن المقرض الصيني من حيازة المطار من دون اللجوء إلى التحكيم الدولي.

وهذا ما أثار ضجة، حيث ترى المعارضة أن الحكومة ضحّت بالمصلحة الوطنية لصالح الشركات الصينية. وحسب تقرير «وول ستريت جورنال»، اعتذر وزير المالية الأوغندي ماتيا كاساجيا للبرلمان عن «سوء إدارة» القرض. فيما زار وفد من المسؤولين الأوغنديين الصين، في وقت سابق، في محاولة لإعادة التفاوض على بنود اتفاقية القرض. وأشارت تقارير إلى أن الزيارة فشلت في مرادها، حيث رفضت السلطات الصينية السماح بأي تعديل في الشروط الأصلية للاتفاق. ووفقاً لهيئة الطيران المدني الأوغندية، فإن بعض أحكام الاتفاقية جعلت ممكن عنتيبي الدولي وأصول حكومية أخرى ضمن آليات الوفاء بالدين، ما يعني أنها عرضة للاستحواذ عليها من قبل المقرضين الصينيين بعد التحكيم في بكين.

وبالنظر إلى أن الاتفاق وقّع في عام 2015، مع فترة سماح مدتها 7 سنوات، فهذا يعني أن أوغندا ستظل غير مطالبة بالسداد حتى العام القادم، وبالتالي من غير المعقول تطبيق أي أحكام جزائية عليها في الوقت الراهن. ومن الممكن بطبيعة الحال أن تتفاوض بشأن بدء السداد في العام القادم إذا كانت تشعر أنها لن تستطيع الوفاء بالدين في موعده.

في ذات الصدد، تقول صحيفة «أفريكان نيوز» إن نسبة التقدم في أعمال التوسعة وصلت إلى 75,2%، وتم الانتهاء من تدشين مدرجين بالفعل في المطار. ويعد مطار عنتيبي المنفذ الجوي الوحيد للبلاد، ويسافر أكثر من 1,9 مليون شخص عبر المطار سنوياً.

ووفق «وول ستريت جورنال»، فإن هناك عقدين وقّعتهما الحكومة الأوغندية مع الشركة الصينية، أحدهما يخص توسيع وتحديث مطار عنتيبي الدولي، وبقيمة 200 مليون دولار. وآخر لبناء طريق سريع يربط المطار بالعاصمة كمبالا، وبعقد قيمته 125 مليون دولار، وتبلغ القيمة الإجمالية للعقدين 417,91 مليون دولار، بما في ذلك الفوائد على القروض خلال مدة 20 عاماً.

أرباح متزايدة بسبب المعادن

توقعت مؤسسة «ماكنزي» الأميركية المتخصصة في البيانات المالية، ارتفاع الارباح التي ستجنيها الصين من افريقيا بسبب صعود اسعار المعادن والسلع الرئيسية في العالم. وكشفت المؤسسة ان عدد الشركات الصينية العاملة في افريقيا يفوق الـ1000 شركة. ووسط الانتقادات التي واجهتها بكين من المؤسسات الغربية، تراجع الاستثمار الصيني المباشر في القارة السمراء خلال الأشهر السبعة الاولى من العام الجاري، نحو 2,07 مليار دولار.

ومنذ بداية مبادرة «الحزام والطريق» المعروفة بطريق الحرير في عام 2013 وحتى نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، استثمرت الصين نحو 755,17 مليار دولار في مشروعات الطاقة والنقل والمباني، ومعظم هذه المشروعات تمرّ عبر دول آسيا الوسطى وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وحسب بيانات حديثة نشرتها جامعة «جورج واشنطن» الأميركية، تستثمر الصين نحو 70 مليار دولار في منطقة آسيا الوسطى وحدها، ولديها خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي. ولدى الصين خطط مستقبلية للسيطرة على المناجم والموارد المهمة والممرات المائية والجوية في أفريقيا وآسيا، ضمن استراتيجية توسيع النفوذ الاقتصادي والتجاري في الأسواق العالمية.

في المقابل، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا إلى طرح مشروع منافس لتحديث البنى التحتية في أفريقيا وآسيا تحت مسمى «البوابة العالمية». وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعلن عن المشروع في قمة السبع في بريطانيا مؤخراً، ولكن المشروع يواجه العديد من الانتقادات، تتشترك في التمويل، مقارنة ببكين التي تمنح القرض وتشرف شركاتها على تنفيذ المشروع. وبالتالي، فإن ما يحدث عملياً هو أن الأموال الصينية تتحول من البنوك لشركاتها المنفذة للمشاريع.

وفي وقت سابق من ديسمبر/كانون الأول الجاري، توقّع مركز أبحاث عالمي أن تصبح الصين أكبر اقتصاد بالعالم في عام 2030، لتتخطى الولايات المتحدة الأميركية، صمول مشروع البوابة العالمية بانه «أول مبادرة أوروبية جادة لتخصيص مبالغ وأسيا تحت مسمى «البوابة العالمية». وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعلن عن المشروع في قمة السبع في بريطانيا مؤخراً، ولكن المشروع يواجه العديد من الانتقادات، بسبب افتقاره للتمويلات الكافية، مثلما هو الحال بالنسبة لمشروعات «الحزام والطريق». في هذا الشأن، يرى الباحث المتخصص في العلاقات الأميركية الأوروبية، بمركز مارشال الألماني في الولايات المتحدة، أندرو صمول، أن الربط بين الأمرين لا مفر منه: فمشروع «البوابة العالمية» لم يكن ليُطرح لو لم تكن هناك مبادرة اسمها «الحزام والطريق». ويضف

> أوغندا تسعى إلى تغيير بنود عقد توسعة مطار عنتيبي

مشيرا إلى أن الاقتصاد العالمي سيتجاوز للمرة الأولى عتبة 100 تريليون دولار في تاريخه العام المقبل، وذلك بفضل التعافي المتواصل من تداعيات وباء فيروس كورونا. وذكر مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال، الذي يتخذ من لندن مقراً له، أن الارتفاع المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العالمي، يأتي على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم. وتوقع أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة الدولارية في عام 2030 أو ما يزيد عامين عما تم توقعه في تقرير جدول الرابطة الاقتصادية العالمية في العام الماضي.

وكانت العديد من الدول الفقيرة قد نظرت للقروض التي قدمتها بكين في إطار «الحزام والطريق»، على أساس أنها أموال شبه مجانية، ولكن ثبت لاحقاً أنها مكلفة جداً لهذه الاقتصاديات، كما أن هذه المشاريع تكبلها مالياً واقتصادياً في الواقع، إذ تربط خطوط إنتاجها المحلية بالاقتصاد الصيني وترهن مستقبلها التجاري للشركات الصينية.

وحسب بيانات مؤسسة «آر دبليو آر أدفايسري» الأميركية للأبحاث الاقتصادية المتخصصة في الصين وروسيا، فإن بكين أنفقت منذ عام 2013 وحتى عام 2018 نحو 700 مليار دولار في مشروعات بنى أساسية في أكثر من 60 دولة. ويشير تقرير لموقع «فورن بوليسي» إلى أن المبادرة أصبحت تواجه انتقادات على الصعيدين المحلي والخارجي.

وكانت نظرت للقروض التي قدمتها بكين في إطار «الحزام والطريق»، على أساس أنها أموال شبه مجانية، ولكن ثبت لاحقاً أنها مكلفة جداً لهذه الاقتصاديات، كما أن هذه المشاريع تكبلها مالياً واقتصادياً في الواقع، إذ تربط خطوط إنتاجها المحلية بالاقتصاد الصيني وترهن مستقبلها التجاري للشركات الصينية.

وحسب بيانات مؤسسة «آر دبليو آر أدفايسري» الأميركية للأبحاث الاقتصادية المتخصصة في الصين وروسيا، فإن بكين أنفقت منذ عام 2013 وحتى عام 2018 نحو 700 مليار دولار في مشروعات بنى أساسية في أكثر من 60 دولة. ويشير تقرير لموقع «فورن بوليسي» إلى أن المبادرة أصبحت تواجه انتقادات على الصعيدين المحلي والخارجي.

وتُثار احتجاجات في أوغندا، حيث ارتفعت القروض الصينية إلى 3 مليارات دولار، وتنوي الحكومة استدانة 2,3 مليار دولار أخرى. وفي كمبالا، يقول محللون إن الحكومة الأوغندية رهنت جزءاً من النفط المكتشف حديثاً، وبدأ التدفق في عام 2020 للشركات الصينية مقابل بعض هذه القروض.

الصعيد الدولي، أصبحت دول عدة تتخوّف من الهيمنة الصينية على اقتصادها، حيث سلبت الشركات الصينية المواطن البسيط في الأرياف في أفريقيا مشاريعه الصغيرة التي كان يعتمد عليها، واستولت الشركات الصينية على الأراضي والزراعة، وهو ما أثار غضب جماهير واسعة في الدول الأفريقية.

وتُثار احتجاجات في أوغندا، حيث ارتفعت القروض الصينية إلى 3 مليارات دولار، وتنوي الحكومة استدانة 2,3 مليار دولار أخرى. وفي كمبالا، يقول محللون إن الحكومة الأوغندية رهنت جزءاً من النفط المكتشف حديثاً، وبدأ التدفق في عام 2020 للشركات الصينية مقابل بعض هذه القروض.

تراجع عدد شركات الزومبي في أميركا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تراجع عدد الشركات الأميركية التي لا تحقق إيرادات كافية لتغطية مدفوعات الفائدة، رغم معاناة المؤسسات من ارتفاع معدل التضخم ومشاكل سلسلة التوريد والموجات الجديدة من فيروس كورونا. وبلغ عدد الشركات التي يطلق عليها اسم «شركات الزومبي» في مؤشر «راسل 3000»، نحو 656 شركة حتى السابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وهو أقل بنسبة 13% من المسجل في بداية العام الجاري.

وذكر دان براون، كبير محللي الائتمان في مؤسسة «راسل إنفيستمنتس غروب»، أن الشركات الصغيرة تمكنت من التغلب على التهديدات المزدوجة لضغوط الأسعار وارتفاع عدد المصابين بالفيروس التاجي، بحسب وكالة بلومبيرغ الأميركية.

وأضاف براون: «الكميات الهائلة من التحفيزات المالية والنقدية من جانب الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، ساعدت في خفض عدد هذه الشركات في السوق».

وتحسن قطاع الاستهلاك أكثر من غيره في العام الجاري، حيث تراجع عدد «شركات الزومبي» في القطاع بنحو 32 شركة، تليها 24 شركة صناعية خرجت من القائمة. ووسط النمو القوي للاقتصاد الأميركي، ربما يشهد العام المقبل مزيداً من التراجع في الشركات الأميركية التي لا تحقق أرباحاً. وترفع شركات الزومبي من حجم السندات الخردة في السوق الأميركي.

الشركات الأميركية تأمل في انتعاش القوة الشرائية (Getty)

الأسهم الصينية جذابة ولكن الانتعاش قد يأخذ شهوراً

سيدة تمر امام سوف المال في هونغ كونغ (Getty)

ذكر مصرف «بو بي إس» السويسري أن سوق الأسهم في الصين جذاب للغاية في الوقت الحالي، ولكن من غير المحتمل أن يسجل تحسناً سريعاً في الأشهر القليلة المقبلة.

وقال كليفن تاي، كبير مسؤولي الاستثمار الإقليمي في البنك، في تصريحات نقلتها شبكة «سي إن بي سي»: «من منظور تقييم الأسهم، فإن الأسهم الصينية تبدو جذابة للغاية». وأضاف: «الأسهم الصينية رخيصة، وإذا نظرت إلى أدائها في العام الجاري سوف تجد أنها أقل بنحو 40% عند المقارنة بالمؤشرات في الولايات المتحدة وأوروبا».

ومع ذلك، يستبعد تاي تعافي الأسهم الصينية في الأشهر الثلاثة المقبلة بسبب نقص واضح في المحفزات، مشيراً إلى ضرورة استقرار قطاع العقارات قبل حدوث ذلك التعافي. كما توقع أن يكون أداء الأسهم الصينية المدرجة في هونغ كونغ أكثر جاذبية مقارنة بالأسهم المدرجة في البر الرئيسي. وكانت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية، قد حذرت، الثلاثاء الماضي، من أن شركات التطوير العقاري في الصين قد تواجه المزيد من الضغوط النقدية خلال العام المقبل، إذا تراجعت مبيعات المنازل بشكل حاد. وأوضحت وكالة التصنيف الائتماني في تقرير، أنه في ظل سيناريو أكثر تشاؤماً، فإن 12 شركة عقارية قد تواجه متاعب مالية.

(العربي الجديد)

«أوبك+» تقاوم ضغوط زيادة الإنتاج

موسكو ـ **العربي الجديد**

قال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، إن مجموعة «أوبك+»، التي تضم كبار منتجي النفط تقاوم دعوات واشنطن لزيادة الإنتاج، لأنها لا تريد تغيير سياستها، مشيراً إلى أن السحب المحتمل من المخزونات الاستراتيجية من قبل الولايات المتحدة وكبار المستهلكين الآخرين سيكون له تأثير محدود قصير المدى في سوق النفط. وتوقع نوفاك في تصريحات، أمس الأربعاء، ارتفاع الطلب العالمي على الخام بنحو أربعة ملايين برميل يومياً العام المقبل، بعد زيادة تصل إلى خمسة ملايين برميل يومياً هذا العام، مؤكداً أن سعراً للنفط بين 65 و80 دولاراً للبرميل سيكون مناسباً العام المقبل. ويقلّ سعر النفط حالياً عن 80 دولاراً للبرميل بقليل. وقال محللون ومصادر في صناعة النفط، إنّ من غير المرجح أن تحقق روسيا هدفها لإعادة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول مايو/ أيار 2022 بسبب نقص في الطاقة الإنتاجية الفائضة، لكنها قد تفعل هذا في وقت لاحق من العام. واستقرّ إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز في ديسمبر/ كانون الأول عند 10,9 ملايين برميل يومياً، بلا تغير يذكر عن الشهر السابق، على الرغم من زيادة حصة روسيا في «أوبك+» بمقدار 100 ألف برميل يومياً.

وضغطت الولايات المتحدة مراراً على «أوبك+» التي تضم الدول الأعضاء في منظمة أوبك وكبار المنتجين من خارجها على رأسهم روسيا، لتسريع زيادات الإنتاج مع ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة وتراجع شعبية الرئيس جو بايدن. وقررت واشنطن في نوفمبر/ تشرين الثاني ودول مستهلكة أخرى منها اليابان وكوريا الجنوبية، السحب من الاحتياطات الاستراتيجية من الخام. في المقابل اتفقت أوبك وحلفاؤها هذا الشهر على التمسك بسياستهم الحالية المتمثلة بالزيادات التدريجية الشهرية، على الرغم من المخاوف من أن يؤدي سحب الولايات المتحدة من احتياطيات الخام والسلالة الجديدة أوميكرون المتحورة من فيروس كورونا إلى حدوث تراجع جديد في أسعار الخام. وارتفعت أسعار النفط للجلسة السادسة على التوالي، أمس الأربعاء، مقتفية أثر صعود واسع النطاق في الأسواق العالمية. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي فوق 76 دولاراً للبرميل، بينما اقترب خام برنت من 80 دولاراً للبرميل.

في حقل نفط تابع لشركة روسنفت الروسية (Getty)

رؤية

الدولار والنمو العالمي

جواد العناني

دخلت الإمبراطورية التركية في القرن التاسع عشر في عملية إصلاحات للقطاعين العام والخاص، وسمتها «تنظيمات»، وقسمتها إلى قسمين «خطي شريف» و«خطي همايون». بدأ الأول عام 1839 وحتى عام 1876. والثاني بدأ بعد ذلك وانتهى في 1908، العام الذي تنازل فيه السلطان عبد الحميد عن العرش.

وقد اجتهد أيامها العثمانيون في تعريف الفائدة، والتمييز بينها وبين الربا. وأخيراً، أصدروا قانون المرابحة العثماني عام 1908، وقالوا فيه إن سعر الفائدة على القروض يجب ألا يزيد عن 8%. وألا يزيد مجموع قيمة الفوائد المدفوعة عن مقدار أصل القرض. وظنّوا أن هذا الأمر سيحل إشكالية التفريق بين الفائدة والربا، واعتبروا نسبة الـ8% هي المرابحة التي يقبضها المودع أو صاحب المال الذي أقرضه للآخرين (أو استثمروه لدى الآخرين).

وبعد ارتفاع أسعار النفط خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ودخول الاقتصاد العالمي في فترة الكساد التضخمي، ارتفعت أسعار الفوائد التي تمثل العائد على الادخار أو الاستثمار، ولكن لأن سعر الفائدة كان لا بد من أن يرتفع فوق 8% ليكون وسيلةً نقديةً للتصحيح الاقتصادي. وبدأت الدول التي استمرت في تطبيق قرار المرابحة، مثل الأردن وسورية والعراق، في التخلي تدريجياً عن هذا القانون والسماح بحرية الحركة لسعر الفائدة.

وقد شهد العالم في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين استقراراً في معدلات الأسعار، أي أن معظم اقتصادات العالم، حتى التي حققت معدّلات نمو عالية، لم تشهد ارتفاعاتٍ مقلقة في الرقم القياسي للأسعار. ولذلك استقرّت أسعار الفوائد واستقرت معها الأجور.

وعلى العكس، دلت الشواهد، في أحيانٍ كثيرة، على أن الأجور قد تراجعت لصالح الأرباح. وهكذا باستقرار سعري الفائدة والأجور لم ترتفع معدلات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، ولذلك حقق المستثمرون وأصحاب الشركات أرباحاً عالية.

وعليه، بدأت تظهر الفجوة الكبيرة بين الأرباح من ناحية، والأجور من ناحية أخرى، ووصل الفرق بينهما حدوداً لم يشهدها تاريخ البشرية، كما يقول الاقتصادي الفرنسي ثوماس بيكيتي، صاحب الكتاب الرائع الموسوم «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» الذي صدر عام 2018 بعد كتابه الأصغر والأقل عمقاً الصادر عام 1997 بعنوان «اقتصادات اللامساواة».

ومنذ كورونا، بدأت صورة الاقتصاد العالمي تتغير. وبدا أن كل الترتيبات التي وضعت في عصر هيمنة القطب الواحد، مثل استفراد الدولار بالنظام النقدي العالمي، وبروز قوة المؤسسات المالية الدولية، ودخول الصين أولاً والهند لاحقاً دولتين منتجتين للسلع الجيدة بكلف منخفضة، قد بدأت كلها في التغير.

وقد فقدت منظمة التجارة العالمية جزءاً كبيراً من الألق الذي استهلت به وجودها حتى عام 2008، وبدأت الصين تنافس في مجال التسويق المباشر لسلعها، وزادت حركة النأي ببعض العملات الدولية عن نفوذ الدولار الأميركي عليها.

أما الدول النامية، فقد حققت الاستقرار النقدي في معدّلات الأسعار، بسبب ارتباط أسعار عملاتها وتثبيتها مقابل الدولار، واستعمالها للدولار مباشرة في قبول مقبوضاتها وسداد مدفوعاتها. وطالما بقي سعر الدولار مستقرّاً، وإن تذبذب فهو يفعل ذلك ضمن هوامش صغيرة، وطالما بقيت الدول النامية مُحافظة على استقرار أسعار عملاتها بإبقاء فرق ثابت بين سعر الفائدة على عملاتها من ناحية بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار واستثماراته (السندات والأذونات)، فإن الاستقرار النقدي داخل هذه الدول بقي ممكناً، ومتاحاً وسهل المنال نسبياً.

ولكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية الرابطة لعملاتها بالدولار واجه تحدّيين أساسيين: الأول أن هذه الدول فقدت كثيراً من سلطتها على المتغيرات النقدية التي تشكل أدوات تلك السياسية. وأدوات السياسة النقدية هي عرض النقد، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

وبارتباط هذه المتغيرات بنظيراتها في الولايات المتحدة تحقق لها الاستقرار النقدي، طالما أن هذه المتغيرات مستقرة هناك، ولكن هذه الدول لم تبق لها سياسة تصحيحية نقدية، إذ إنها أوكلت تلك الأمور إلى النظام الاحتياطي الأميركي، ولذلك ضعفت السياسة النقدية المستقلة لهذه الدول إلى حد كبير.

ومن ناحية أخرى، وقع عبء تصحيح الاقتصاد وإدارة نموه على السياسة المالية التي واجهت مشكلات متعدّدة في ظل كورونا، فقد قلت الموارد، وارتفعت النفقات، وزاد العجز، وزاد حجم الدين على هذه الدول.

ولذلك انحصر دور الحكومات في هذه الدول باتخاذ السياسة المالية (سواء الإيراد أم الإنفاق منها)، لتكون وسيلة لدفع عجلة النمو، وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أكثر عدالةً يتلاشى، حيث صار هم الدولة أساساً ينصبّ على مواجهة الحكومة لالتزاماتها، سواء لتمويل النفقات أو لخدمة الدين العام.

وبذلك صارت السياسة المالية متصلةً بالأعباء الناجمة عن تراجع إيراداتها وزيادة عجزها وارتفاع مديونيتها من ناحية، ومن تعويض الشلل في السياسة النقدية من دعم السياسة المالية في تحمل الأعباء التصحيحية والهيكلية.

والآن، تواجه الولايات المتحدة موجة ارتفاع حادّة في معدلات التضخم الذي يتوقع أن يصل إلى 8% هذا العام. وهذا تطوّر سيدفع الولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفوائد فيها جذباً للادخار، وتقليلاً للإنفاق لمواجهة ارتفاع الأسعار ونقص العمالة.

وفي المقابل، ستجد الدول النامية نفسها أمام معضلة خطيرة، وهيأنها إذا ارتفعت أسعار الفوائد أسوة بما سيجري في الولايات المتحدة، فإن كلفة الاستثمار في هذه الدول سترتفع، وستقل معها قدرتها على تحريك عجلة الاقتصاد وتحمل أي ارتفاع في الأسعار. وإن لم ترفع أسعار الفوائد، فقد يغري هذا الأمر كثيراً من المضاربين على بيع العملات المحلية والاستثمار في الدولار، مما قد يهدد استقرار سعر صرف عملتها. أعتقد أن هذا سيكون التحدي الأساس أمام كثير من الدول النامية في منطقة الدولار خلال العام المقبل.